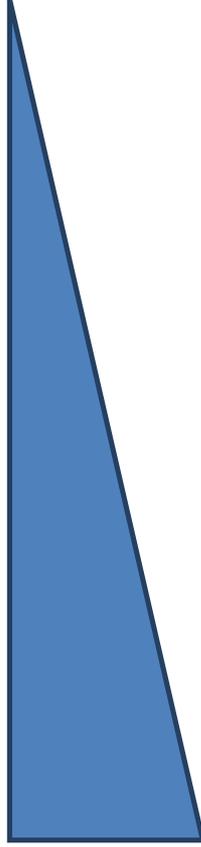


[ب] المنار : الكلمتان عربيتان : ومعنى الأولى الفتنة التي يحدث فيها تداخل واضطراب وقتل ، وقول أبي موسى : إن المرح في لسان الحبشة القتل لا يدل على أن العرب أخذتها عن الحبشة ، وربما كان العكس والثانية مشتقة من النفاء (راجع ص 885 م 11)

[ج] ومسألة أن اللغة أصلها أعجمي أو غير أعجمي رأي من الآراء ؛ وليس هذا صدد مناقشته رداً أو قبولاً.

.....



مفهوم المواطنة والديمقراطية وجدلية العلاقة بينهما

أ/ معمر محمد

أ/راني عبد القادر

جامعة الجلفة الجزائرية

يُعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم السياسية الحديثة التي تبلورت في إطار التطور التاريخي للممارسات الديمقراطية منذ العصور الأولى للظهور الديمقراطي إلى الوقت المعاصر، حيث أخذ مفهوم المواطنة عدة منحنيات في عملية تشكُّله من حيث الجدال الفكري المطروح حول النظر إلى فكرة المواطنة وكذلك على الصعيد الممارساتي، بسبب اختلاف البيئات المتعددة كتلك التي تُعد مهداً لفكرة المواطنة وكذلك الدول الوافدة إليها.

كما يُعتبر كذلك مفهوم الديمقراطية مفهومًا واسعًا ساهم في إثرائه الكثير من المفكرين والسياسيين عبر عقود طويلة من الزمن وفق إطار يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية، وهذا ما عبّر عنه أحد كبار الباحثين "بأن مفهوم الديمقراطية ليس مفهومًا علميًا يُمكن تعريفه تعريفًا دقيقًا بل تعبير الديمقراطية هو لفظ لُغوي مائع"¹، لكن عدم وجود تعريف جامع للديمقراطية صالح لكلّ زمان ومكان لا يعني بأيّ حالٍ من الأحوال أنّ الديمقراطية شيء هلامي غامض غير مُحدّد المعالم.

ومن هذا المنطلق ما مفهوم كُلاً من المواطنة والديمقراطية؟ وما هي العلاقة بين المفهومين؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين يتضمن الأول الإطار المفاهيمي لكلا المفهومين بينما يتناول المبحث الثاني طبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة والديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

أولاً: تعريف المواطنة لغة

يعود أصل كلمة "مواطنة" ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة وكانت الكلمة تدل على الدولة المدينة اليونانية (polis)²، والمعنى اللغوي للفظ المواطنة يرجع في اشتقاقه إلى لفظ "الوطن" وهو المكان الذي يُنسب إليه الشخص، لكن يرى بعض أهل اللغة عدم دلالة هذا اللفظ على مفهومه الحديث إذ أن "واطن" في اللغة العربية تعني الموافقة، فواطنت فلانا تعني وافقت مراده، وبهذا تُصبح المواطنة هي الموافقة وتكون بعيدة عن تأدية المعنى الصحيح للمفهوم المتضمّن معنى من القيم، لكن يرى آخرون من أهل اللغة المعاصرين إمكانية بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر بمعنى المعيشة في وطن واحد من لفظة المواطنة المشتقة من الفعل "واطن" لا من الفعل "وطن"، فواطن فلان فلانا يعني عاش معه في وطن واحد،³ وهنا يمكن أن تُؤدّي لفظة المواطنة المعنى المراد لها وهو العيش في وطن ما.

وتستعمل كلمة المواطنة في اللغة العربية كترجمة للكلمة الفرنسية "citoyenneté" المشتقة من كلمة "مدينة" وهي "cité" وفي اللغة الإنجليزية من الكلمة الإنجليزية "citizenship" المشتقة من كلمة "المواطن" وهي "Citizen" وهي تركز على الفرد وهو وحدة الحيوية الاقتصادية، بينما تركز كلمة المواطنة في معناها العربي على الانتماء الذي يشترك فيه الأفراد، فنجد أن الجماعة لا الفرد هو محور اللفظة العربية، بينما اللفظة الغربية تحمل تميزاً إلى المدن لا نجده في اللفظة العربية التي لا تُتميز بين مدينة

¹ عبد الجليل أبو الجمد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. المغرب: إفريقيا الشرق، 2010، ص14.

² عبد الجليل أبو الجمد، مرجع سابق، ص11.

³ عبد الرحمان بن زيد الزيندي، فلسفة المواطنة. (د. ب. ن)، (د. ت. ن)، ص6.

وريف،¹ فتحمل لفظة المواطنة في استعمالها الغربي نوعاً من الإشارة إلى التمدّن أو حياة المدينة، أما استعمالها في اللغة العربية فهو إستيحاء من الفرد، وذلك راجع إلى الكتابات القديمة التي لم تعرف فيها حياة العرب المدينة بمفهومها الحديث، أما ما تعرفه الكتابات العربية المعاصرة تنطلق في التأريخ لفكرة المواطنة بمعناها السياسي الحديث من أعمال العلامة **رافع رفاعه الطهطاوي**، وذلك باعتباره أول من استخدم مصطلح المواطن بمعناه المدني والسياسي الحديث وقد جاء في كتاباته "ابن الوطن" و"الوطني" و"الوطنية".² فالمواطنة في استعمالها اللغوي تأتي من الوطن وهي انتساب الشخص إلى وطن ما.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمواطنة

المواطنة مفهوم قانوني وتاريخي، فهو قانوني لأنه يرتبط بالمواطن ككائن اجتماعي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن معين مع الالتزام بالواجبات العامة، فهي علاقة الفرد بالدولة يُحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، وتحيل المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني إلى شرطين:

- **الدولة الوطنية**: وما يتبع ذلك من إقامة مجتمع عصري يقوم على إرادة العيش المشترك بين مواطنيه.
- **النظام الديمقراطي**: وركائزه الأساسية المتعلقة بالتوازن بين الحقوق والواجبات العامة.

كما تعد المواطنة كذلك مفهوم تاريخي له جذوره التاريخية والاجتماعية، وقد اكتسب هذا المفهوم دلالات مختلفة نتيجة ارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب وفي تطوره هذا ارتبط أساساً بقيم الحرية والمساواة والمشاركة السياسية،³ وتختلف المواطنة عن الوطنية* لأن الوطنية تحمل إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، بينما المواطنة هي صفة لصيقة بالمواطن تُحدّد حقوقه وواجباته اتجاه الوطن، وعلى هذا النحو عرفها **أحمد شمس الدين** "بأنها تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة وواجباته تجاهها"⁴، حيث ركز في تعريفه هذا على العلاقة بين الفرد والدولة على أن يكون هذا الرابط هو الأسمى على غيره من الروابط كرابط العشيرة والطائفة وغيرها من الروابط الأخرى.

وقد عزفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: المواطنة والنوع الاجتماعي: دراسة نظرية. الأمم المتحدة، 2001.

² عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. مرجع سابق، ص 13.

³ عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص 15.

* يقول في ذلك سليم حداد: "بأن الوطنية تخلق تضامناً في الواجبات والمواطنة تعطي حقوقاً" أنظر: سليم حداد: بؤس

الديمقراطية: إشكالات. ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 23.

⁴ حنان مراد: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري. مجلة بسكرة، ص 543.

الانتخاب وتوَيّ المناصب العامة"¹، وهي تعني بذلك الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة في إطار ما يُحدده القانون، وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم"، أي هي الرابطة التي يُصبح بموجبها الفرد يتمتع بالانتساب إلى بلد معين ولم يغفل التعريف هنا الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي حيث يُعد الأفراد الذين ينتمون إليها مواطنون وتكون مواظنتهم على مستوى هذا الإقليم، وتعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة citizenship " بأكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"².

ويبدو من خلال هذه الموسوعات الثلاثة أنّ في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة، وهذا ما يغيب في الدول الغير ديمقراطية، التي لم تتجسد فيها المواطنة من خلال القيم التي تحملها، ولا يمكن أن تكون هناك مواطنة إلا إذا كانت هناك مجموعة من السمات تظهر في المجتمع، وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تلخص في مجموعة من القيم يجب أن تسود في المجتمع كي تكون هناك مواطنة وهي كما يلي:³

- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكوّن من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر ويتحلّون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

- من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة.

وبما أن المواطنة تشير إلى ارتباط وعي الإنسان بوجوده داخل وطنه فإننا نجد في بعض الكتابات العربية - خاصة عند مفكري الشرق العربي - استخدمت كلمة المواطنة والتي تعني الوضعية القانونية التي يتخذ الفرد بفضلها ماهيته كإنسان سياسي⁴، وهناك من يرى أن المواطنة فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل مثلما في ذلك مثل المدافعة والمساحة والمقاومة والمناقشة والمجالسة... أما المواطنة فهي صفة كقولنا التربية الوطنية أو الروح المواطنة.⁵

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية

أولاً: تعريف الديمقراطية

¹ بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة. مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2010، ص 259.

² علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص 30.

³ نفس المرجع، ص 31.

⁴ شبل بدران: مفهوم المواطنة. القاهرة: الهلال، العدد الأول، 2006، ص 85.

⁵ عدنان الأمين وآخرون: إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان. ط 1، بيروت: دار الفارابي، 2009، ص 19.

تعود كلمة الديمقراطية في الدلالة اللغوية إلى أصل يوناني مكون من شقين أحدهما demos وتعني الشعب والشق الثاني crates وتعني حكم أو سلطة وبذلك يعني مجمل الكلمة "حكم الشعب"،¹ أي أن يكون الشعب هو صاحب السلطة، ورغم قدم هذا التعريف وتطور مفهوم الديمقراطية عبر فترات الزمن المتلاحقة إلا أنه بقي مرجع تصب فيه جميع المفاهيم الحديثة وذلك من خلال العودة إلى فكرة الشعب صاحب السلطة وما ينجم عنها من حريات وممارسات مختلفة، وتشير النظرية السياسية الكلاسيكية إلى أن الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم إلى جانب الحكم الفردي والاوليغارشية،* ويُعد مونتيסקيو أول من دعا إلى فصل السلطات،² وذلك بالدعوة إلى جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تتقيد بوظيفة محددة دون تدخّل في عمل الهيئات الأخرى، ممّا يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم.

ثانيا: أشكال الديمقراطية

بعد قيام أنظمة ديمقراطية في الغرب عرفت كلمة الديمقراطية دخولها إلى اللغة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789،³ فنجد أن علي خليفة الكواري مثلا يرى أنها "عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"،⁴ فقد حاول العرب جاهدين إلى بلوغ مستويات متقدمة من الحياة في كنف الديمقراطية بالنسبة للمحكومين من خلال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وفي المقابل يعمد الحكام إلى تبرير سلوكياتهم بأنها تراعي قيم الديمقراطية لما رأوه من دعوة عالمية لتبني الخيار الديمقراطي، إلا أن التجسيد الحقيقي للديمقراطية يتطلب تطبيق شكلا من أشكال الديمقراطية، والتي صنفت في شكلين مهمين وهما:⁵

¹ فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل النظري والمقاربة السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص25.
* يقوم الحكم الفردي lamonocratie على تركيز السلطة في يد شخص واحد وتكون هذه السلطة مطلقة أو محدودة عن طريق توريث الحكم لشخص واحد أو محدودة ببعض القوانين المكتوبة ضمن دستور يحدد مجالات ممارسة السلطة وتأخذ شكل المملكة أو الإمبراطورية أو الإمارة ويكون الحاكم ضمن هذا الشكل هو الملك أو الإمبراطور أو الأمير أما الأوليغارشية l'oligarchie فتشير إلى شكل من الحكم تمارس فيه السلطة من طرف الطبقة الغنية". أنظر:

Malic ktambdou: de la démocratie، editions de la raddho، dakar ، avril 2006، p7-8.

² رأفت دسوقي: هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان. الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ت.ن) ص 50-55.

³ عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989، ص213.

⁴ علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية. بيروت: المستقبل العربي، عدد 168، فيفري 1993، ص27.

⁵ صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. العراق: جامعة بغداد، 1991، ص26-29.

- الديمقراطية المباشرة: direct democracy والتي يمارس فيها الشعب السلطة مباشرة دون وسيط وقد شاع هذا النوع من الحكم في أثينا، ويعتقد أن سكان أثينا كانوا تقريبا بين 300000 - إلى 400000 - نسمة يجتمعون في مكان واحد ويقومون بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين، ويعتبر جون جاك روسو أول من طورها ووضعها في إطارها النظري في كتابه العقد الاجتماعي سنة 1762 ضمن نظرية السيادة الشعبية أو الإرادة العامة،¹ ويرى أنها أفضل نظام لتطبيق سيادة الأمة بينما فيبر يرى أن إمكانية تجسيدها يكون في المجموعات المحلية ذات الحكم الضيق،² وهناك اليوم بعض الممارسات في الوقت الراهن للديمقراطية المباشرة مثل ما تقوم به بعض الوحدات السكنية في سويسرا.³

- الديمقراطية غير المباشرة: indirect democracy ويطلق عليها أحيانا الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، وتعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من طرف الشعب، وفي هذا النوع من الديمقراطية وهو الشائع حاليا في الدول الديمقراطية يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب، وهناك إجماع على أن مظاهر الديمقراطية غير المباشرة هي: الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي،⁴ أما في الفكر السياسي المعاصر فتعددت تصنيفات الديمقراطية فهناك الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية وهناك أيضا من يقول بالديمقراطية الإسلامية على غرار الديمقراطية المسيحية وذلك باعتماد الإسلام كديانة قابلة للتأقلم مع المفاهيم الحديثة ومستلزمات العصر.⁵

ثالثا: مقومات الديمقراطية

لما تُحصر الديمقراطية في بعض الممارسات يفقدها ذلك معنا، فنجد مثلا عبد المجيد جبار يشير إلى أنه غالبا ما ينظر إلى الديمقراطية سوى من ثقب العملية الانتخابية وتعدّد الترشيحات أو الاعتراف بحقوق المرأة أو طائفة ما أو حتى الخروج للشارع في مسيرات سلمية مطلبية، أي تأسيسا على معايير

¹ Malic ktambedou:p 12.

² PAPAPOULOS yannis. Démocratie directe. Paris : economica. 1998. P115.

³ <http://www.democracy-international.org>

⁴ عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص160.

⁵ عبد الجليل أبو المحجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. مرجع سابق، ص15.

معينة أو مؤشرات تقويمية دون النظر إلى حراكية المنطقة ودرجة نموها،¹ وتُبنى الديمقراطية في الأساس على المقومات التالية:

- **المواطنة مصدر الحقوق والواجبات:** وهو مبدأ المواطنة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر.

- **الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات:** ويبدأ هذا الإقرار خلال استيعاب معنى "لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الناس" والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية، وهي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أي أن يباشر الشعب بنفسه جميع السلطات.²

- **الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي:** ويمثل الدستور الديمقراطي الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي كما يقيّم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية.

- **امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة:** تتمثل في امتلاك المواطنين أفراداً وجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي.

- **تحوّل الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعياري أخلاقي:** ويمثل هذا البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها، فيرى لورنس شيكرنغ "أن الخلافات بين مختلف الجماعات السياسية المتعارضة هو سعيها كلها لدمج الحرية والنظام في أفكارها"³، ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراداً وجماعات من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم.

وحتى تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي وتصبح معياراً أخلاقياً يوجّه السلوك، لا بد من إزالة التعارض بينها وبين قيم وأخلاقيات المجتمع الذي وفدت إليه واستيعابها من ذلك المجتمع وتأسيسها في ثقافته، كي يسهل تجسيدها على أرض الواقع وذلك عندما تتحول القيم الديمقراطية إلى ممارسات فعلية وهو ما تُوفّره المواطنة، فبين المواطنة والديمقراطية علاقة وطيدة وهو ما سنعرفه من خلال المبحث القادم.

المبحث الثاني: علاقة المواطنة بالديمقراطية

¹ عبد المجيد جبار: المواطنة: مقاربات وممارسات التجربة الجزائرية. الجزائر: مجلة الوسيط الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، 2012، ص 38.

² DUVERGER (Maurice)، *Institutions politiques et droit constitutionnel*، op. cit.، p. 93.

³ لورنس شيكرنغ وآخرون: المواطنة تسامي على اليمين واليسار. مجموعة من المقالات جمعت في كتاب بعنوان: بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة هشام عبد الله، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص 259.

تتلازم الديمقراطية مع المواطنة وهي ضرورية لأن الديمقراطية تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهي بذلك تضمن الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني بلد من البلدان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية وغيرها، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة عميقة وجوهرية، إذ أنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطوير وتكريس المواطنة لأن المواطنة هي السبيل الوحيد لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه وممارسة الحد الأدنى من الحقوق، فإذا كان المواطن ينتظر حقوقه السياسية بحكم كونه مواطناً يقدم واجبات مثل دفع الضرائب وغيرها، فإن الرعية لا تتوقع حقوقاً سياسية وإنما التعامل بالحسنى والتسامح،¹ لذلك تكون المواطنة هي المنطلق للمطالبة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة وتوسيع مفهوم المواطنة لأن الديمقراطية هي في الحقيقة حكم ممثلي الأغلبية بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها المواطنة.

وفي هذا قد أكد باتريك² على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام المواطنين لحقوق الآخرين والدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وأن يمارس المواطنون حقوقهم بحرية ويرى باتريك أن ممارسة هذه الحقوق تتمثل في ثلاثة أنواع،³ مهارات تفاعلية وتشمل مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارة المراقبة بما فيها المهارات التي يحتاجها الفرد لمتابعة أعمال القادة السياسيين، وأخيراً مهارات التأثير والتي تتلخص في المهارات التي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية، ويتألف النموذج الديمقراطي من المكونات التالية:

- المعرفة الوطنية.

- المهارات العقلية.

- مهارات المشاركة الوطنية.

- النظام المدني.

فاستخدام هذه المكونات يمكن أن يؤدي إلى تمكين المواطنين من فهم المبادئ والمفاهيم الديمقراطية بشكل عميق، بالإضافة إلى تقوية التزامهم واتخاذ القرارات بشأن قضايا الحياة المدنية والسياسية، ففي ظل غياب المواطنة يُؤثر ذلك في العلاقة القائمة بين المواطنين والدولة الديمقراطية، فالديمقراطية تتعدى كونها غاية وهدفاً إلى كونها وسيلة ومنهجاً سياسياً ونظاماً حكم يساعد على تحقيق

¹ سلمى شاهين: المواطنة في عيون الصحافة المصرية. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2010. عن موقع:

arabs-for-democracy.com/democracy/pages/.../2122

² خالد القرواني: الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة. عن موقع:

www.qou.edu/.../khalidkerawani/r2-drkhalidker...traduire cette page

³ خالد القرواني، نفس المرجع.

الأهداف الوطنية،¹ وفي عصرنا الحالي تشتق جملة من حقوق الفرد من خلال مواطنته وبذلك تكون الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنين،* وتظل الإشكالية القائمة في المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية هي كيف تُعوّد الفرد أن يتصرف كمواطن وتعويد القوى السياسية أن تتبنى فعلاً مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون، ما دامت المواطنة تُعتبر وجهاً من أوجه السيادة، وفي المقابل تُعتبر الديمقراطية أحد أساليب التفكير والقيادة التي تتضح في الممارسات والأقوال التي يُردّها الفرد من خلال ثلاثة عناصر:²

- تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية وتكافؤ الفرص والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام.

- أن يشعر الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير وأن تتاح له الفرصة للنقد وتقبل نقد الآخرين بصدر رحب.

- إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

فالديمقراطية هي أسلوب لتدبير أمور الحكم وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بذلك تتطلب لنجاحها واستمرارها انتشار ثقافة سياسية تعمق وترسخ قيم الديمقراطية الموجهة لسلوك المواطنين، فلا يمكن بناء ديمقراطية دون وجود ثقافة يتشبع بها المجتمع، إضافة إلى التربية المتواصلة لترسيخها وكذلك التزام الحكام والمحكومين بمبدأ المسؤولية، والمواطنة تفترض في الحكومات والزعماء السياسيين المنتخبين تقديم حسابات للمواطنين، لأن مبدأ المسؤولية يشكل جوهر كل نسق ديمقراطي.³

وفي ذلك عبر بعض الباحثين عن أنماط مختلفة من المواطنة عبر انتقاء عينات تناولتها دراساتهم انطلاقاً من عهود اليونان والرومان وصولاً إلى عصرنا الراهن، وقد برزت خلالها أشكالاً متنوعة في ممارسة المواطنة وكان من بين هذه الدراسات الأكثر شهرة وتأثيراً - المواطنة والطبقات الاجتماعية - من تأليف ت- هـ- مارشال والتي وضع من خلالها ثلاثة أشكال من المواطنة وهي:⁴

¹ مجموعة من الباحثين: الخليج العربي: نحو رؤية عربية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص78.

* لأن الديمقراطية تحقق ميزتان أساسيتان وهم - اعتدال السلطة السيدة.

- مشاركة المحكومين في العمل الجماعي.

جان جاك شوفالبييه: تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية. ط3، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص179.

² عبد العزيز أحمد داود: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ. جامعة الإمارات العربية المتحدة: المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد30، 2011، ص13.

³ عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص19.

⁴ بولس عاصي وآخرون: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات. بيروت: منتدى الفكر اللبناني، ط1، كانون الأول 2010، ص51.

1 - المدنية: مثل المساواة أمام القانون.

2 - السياسية: التصويت على سبيل المثال.

3 - الاجتماعية: ونموذجها دولة الخدمات الاجتماعية.

وبما أن الديمقراطية آلية للحكم وأسلوبا حضاريا للتداول على السلطة سلميا وتدعم أن يساهم كل فرد في تدبير وتسيير شؤون الدولة تجدد أسسا في هذه الأشكال الثلاثة للمواطنة، لأن التصويت هو أحد دعائم الديمقراطية الذي يمكّن الأغلبية من اختيار حاكمهم من خلال المشاركة لأكثر قدر من المواطنين في اتخاذ القرارات، وكذلك المساواة أمام القانون الذي يجعل من الحاكم والمحكوم على حد سواء أمام المساءلة وأنه لا أحد يعلو على القانون، فلا تكون السلطة مطلقة للحاكم يتصرف وفق أهوائه ومزاجه، أما دولة الخدمات الاجتماعية التي كلما تحققت الخدمة الاجتماعية بالشكل الذي يبعث بالرضا لدى المواطن تكون لها تبعات تزيد من الثقة المتبادلة* بين المواطن والجهة الحاكمة، ما يدفع بالمواطن إلى احترام القوانين والولاء العام، وهذه كلها تدعم قيام النظام الديمقراطي.

الخاتمة :

هناك العديد من الدول السائرة في طريق النمو اعتمدت الخيار الديمقراطي سواء تعلق الأمر بالانتخاب أو التعددية أو فصل السلطات...، إلا أنها لازالت توصف بأنها غير ديمقراطية، وليس الخلل في الديمقراطية كنموذج أو كنظام كما أنه ليس في الدول التي لم توفق في تجسيدها، وإنما يرجع ذلك إلى مستوى الظرف التاريخي الذي تعيشه هذه الدول وعلى مستوى الضغوط الخارجية التي تتعرض لها هذه الدول، كل هذا يبين أن الربط الحتمي بين الديمقراطية والمواطنة الذي يسوغه المذهب الليبرالي غير قادر على فك معادلة المواطنة نظريا وعمليا لدى الدول السائرة في طريق النمو، وعليه يجب أن يكون النموذج الديمقراطي مراعيًا للقيم والخصوصية الحضارية للدولة التي تتبناها.

ومنه هناك علاقة لا انفكاك فيها بين مسار نضج المواطنة ومسار استقلال الدولة من جهة، وتثبيت الحقوق السياسية والمدنية للمواطن من جهة أخرى، وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات في مناخ من الحريات الديمقراطية، وبذلك تتحقق حرية المواطن وتتكسّر ماهية الدولة مع

* "الثقة المتبادلة تعني أن تكون العلاقات بين المواطنين والمؤسسات السياسية في جو مريح و دراية، لأن الديمقراطية يقول - توني جوت- هي النظام الأكثر حساسية من بين الأنظمة السياسية فالملوك لديهم حقوق إلهية مقدسة لا يصلها أحد والديكتاتوريون يستخدمون القوة أما القادة في النظم الديمقراطية ليس لهم سوى ثقة شعوبهم وهذه الثقة لا يمكن الحصول عليها بالقوة أو الأمر بما عن طريق سن القوانين فهي مصدر قوة لا يضاهيه مصدر آخر لأن السياسيون الذين يحصلون على ثقة الجمهور يستطيعون القيام بأي شيء تقريبا "أنظر: أحمد بهاء الدين شعبان: معضلة التغيير والتحدي الديمقراطي. مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد34، 2004، ص58.

تكريس ماهية المواطنة والديمقراطية، لذلك تُشكّل المواطنة الحد الفاصل بين ترسيخ مكوّنات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة الديمقراطية والمجتمع الجماهيري مما يضعها في خانة الدول ذات النزوع الديمقراطي.

قائمة المراجع

- 1 عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. المغرب: إفريقيا الشرق، 2010.
- 2 عبد الرحمان بن زيد الزيندي، فلسفة المواطنة. (د. ب. ن)، (د. ت. ن).
- 3 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: المواطنة والنوع الاجتماعي: دراسة نظرية. الأمم المتحدة، 2001.
- 4 سليم حداد: بؤس الديمقراطية: إشكالات. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
- 5 حنان مراد: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري. مجلة بسكرة.
- 6 بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة. مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2010.
- 7 علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001.
- 8 شبل بدران: مفهوم المواطنة. القاهرة: الهلال، العدد الأول، 2006.
- 9 عدنان الأمين وآخرون: إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان. ط1، بيروت: دار الفارابي، 2009.
- 10 فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل النظري والمقاربة السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
- 11 رأفت دسوقي: هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان. الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ت.ن).
- 12 عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989.
- 13 علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية. بيروت: المستقبل العربي، عدد 168، فيفري 1993.
- 14 صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. العراق: جامعة بغداد، 1991.
- 15 عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.
- 16 عبد المجيد جبار: المواطنة: مقاربات وممارسات التجربة الجزائرية. الجزائر: مجلة الوسيط الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، 2012.
- 17 لورنس شيكرنغ وآخرون: المواطنة تسامى على اليمين واليسار. مجموعة من المقالات جمعت في كتاب بعنوان: بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة هشام عبد الله، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.

- 18 سلمى شاهين: المواطنة في عيون الصحافة المصرية. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2010. عن موقع: خالد القرواني: الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة. عن موقع:
- 19 مجموعة من الباحثين: الخليج العربي: نحو رؤية عربية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- 20 جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية. ط3، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
- 21 عبد العزيز أحمد داود: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ. جامعة الإمارات العربية المتحدة: المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد30، 2011.
- 22 بولس عاصي وآخرون: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات. بيروت: منتدى الفكر اللبناني، ط1، كانون الأول 2010.

- traduire cette page.../khalidkerawani/r2-drkhalidker..edu/.qou.www 1
- democracy.com/democracy/pages/.../2122 2
- Institutions politiques et droit ،DUVERGER (Maurice) 3
- p. 93.، op. cit.،constitutionnel
- http://www.democrecy-international.org 4
- economica. :IPAPADOPOULOS yannis. Démocratic dirrecte. Pari 5
1998. P115.
- avril ، dakar ، editions de la raddho،Malic ktambedou: de la démocratie 6
- . p7-8،2006

تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر

أ. فضيل لحرش

جامعة الجلفة الجزائر .

الملخص

تمثل الأوقاف إحدى أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمجتمع إذا أحسن تنظيمها وتسييرها. وقد كان المسلمون رواد هذه الصناعة والتي كانت في العصور المتعاقبة من أدوات التنمية التي اعتمدت عليها الدول الإسلامية لتلبية احتياجات المجتمع وجزء من الحضارة الإسلامية المشرقة.

مقدمة

تعتبر مؤسسة الوقف من أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت على مر العصور والأقطار في بناء الحضارة الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، إذ أن المتأمل في تاريخ